



اتجاهات المستقبل

تقرير

العدد السادس - يناير 2025



تريندز للبحوث والاستشارات



تقرير اتجاهات المستقبل

«تقرير اتجاهات المستقبل»، الذي يصدره باللغتين الإنجليزية والعربية، مكتب تريندز الافتراضي بمونتريال هو تقرير منفرد من نوعه يهدف إلى تسليط الضوء على:

1. أهم الدراسات الاستشرافية التي تسعى لتحديد اتجاهات المستقبل وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الاتجاهات أو في حركة مسارها، وتحديد أفضل سيناريوهات المستقبل.
2. أهم الدراسات التطبيقية التي تبحث تطبيق المعرفة والنظريات العلمية والمعلومات لحل المشكلات وتخطي تحديات الحاضر والمستقبل.
3. أهم الأشكال التوضيحية والبيانية التي يمكن أن تختصر بصرياً أهم الدراسات، والتي يمكن من خلالها فهم اتجاهات عالم المستقبل وتحدياته.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
حمد الحوسني
د. أماني فؤاد
ماري فالي
سارة النياذي
تصميم، وائل عبدالمجيد

المحتويات

1 - دراسات استشرافية

- 4..... مستقبل التعليم العالي.....
6..... كيف يمكننا التصرف في مواجهة الأزمة؟ وجهة نظر فيلسوف.....
8..... ما هو تأثير الذكاء الاصطناعي على الجغرافيا السياسية؟.....
10..... قاعدتنا عدم الإضرار والسيادة في الفتاوى القانونية المتعلقة بتغير المناخ.....
12..... رؤية للمحركات العالمية التي ستشكل المستقبل.....

2 - دراسات تطبيقية

- 14..... عدم المساواة والهجرة في المملكة المتحدة.....
16..... التطرف المؤدي إلى العنف بين الشباب.....
18..... البحوث التربوية التطبيقية والتحليل الموضوعي.....
20..... مستقبل التعليم: وجهة نظر فيلسوف.....
22..... كيف يمكن أن تؤثر الجغرافيا السياسية على البحث العلمي؟ روسيا مثالاً.....

3 - المستقبل في أرقام

- 25..... الدول الأكثر تفاؤلاً بعام 2025.....
26..... الاقتصاد العالمي البالغ 115 تريليون دولار في رسم بياني واحد.....
27..... الثقة الاقتصادية العالمية في عام 2025، حسب الدولة.....
28..... القدرة على تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، حسب المنطقة.....
29..... الأفلام الأعلى ربحاً في العالم في عام 2024.....



1 دراسات استشرافية

مستقبل التعليم العالي

« Penser hors des sentiers battus – Perspectives sur les futurs de l'enseignement supérieur à l'horizon 2050 » - May 2021, UNESCO International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean

«التفكير خارج الصندوق: رؤى حول مستقبل التعليم العالي حتى عام 2050»، مايو 2021، معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

يرى هذا التقرير الاستشرافي لليونسكو إلى أنه بحلول عام 2050 سيتطور التعليم العالي ويتغير ليحقق طفرة تقدمية للتحويل نحو الرفاهية والإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في عالمنا، وسيكون على التعليم العالي أن يضطلع بدوره، بل ومسؤوليته في حماية الكوكب، وتعزيز الاستدامة والتنوع والأمن، ودعم التحوّل في المنهجيات المتبعة لتحقيق التنمية، كما سيكون له دوره أيضًا في مواجهة التحديات العالمية في عالمنا المعاصر؛ ولاسيما من خلال الحد من عدم المساواة في العالم ودعم المناطق الأقل نموًا.



أما بالنسبة إلى التمويل فإنه سيبقى التحدي الأكبر؛ خاصة مع زيادة التكاليف المرتبطة بالمناخ وزيادة الديون العالمية؛ فمن المعروف أنه لدعم نظام تعليم عالٍ شامل للجميع ومتاح لمن يرغب في الوصول إليه، لابد من توفير تمويل ضخم، مع التفكير في طرق تمويل مبتكرة لتحقيق هذا الغرض، مثل «الصندوق العالمي للتعليم» الذي تأسس لدعم التعليم..

ولكي يكون التعليم العالي مواكبًا للمستقبل، ينبغي أن تعمل المؤسسات المرتبطة به على نحو تعاوني مترابط ومتكامل مع مختلف الجهات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، ودمج منهجيات مبتكرة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المتعلمين تتسم بالمرونة والشمول، مع تبني نهج متعدد التخصصات يربط بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجيا والابتكار بصورة أكفأ وأقرب إلى الواقعية. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون إدماج الفئات المهمشة والتغلب على المعوقات المالية، مع ضمان جودة التعليم من الأولويات، من أجل أن يكون الحصول على التعليم العالي حقًا للجميع على هذا الكوكب. كما يشدد التقرير على أن التعليم العالي الذي يليق بالمستقبل ويتبنى قيم التضامن والرفاهية الجماعية، يجب أن يصبح أداة أساسية لمواجهة التحديات العالمية؛ ولاسيما تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاستدامة والسلام. ومن الضروري أن يعزّز التعليم العالي مبادئ حقوق الإنسان، وأن يحمي الأقليات، وأن يتبنى قضايا الحفاظ على البيئة. وعلى مؤسسات التعليم العالي كذلك التركيز على التعاون فيما بين الدول، في العالم أجمع، عند

مواجهة الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19؛ فقد كشفت الجائحة عن الحاجة الملحة إلى مزيد من التعاون العالمي؛ خاصة في مجالات البحث والابتكار، وعلى التعليم العالي، بصفته لاعبًا عالميًا على الساحة الدولية، أن يقود هذا التعاون، مع السعي لمراعاة القضايا الأخلاقية في تطبيق التقنيات الحديثة، مثل تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

وفي مجال مكافحة التغيرات المناخية، على مؤسسات التعليم العالي أن تكون في طليعة المهتمين بهذه القضية، مع دمج هدف «التعليم من أجل التنمية المستدامة». ومن المهم أن تسعى مؤسسات التعليم العالي لإتاحة فرصة الانفتاح على العالم للشرائح كافة، وتغيير أنماط التعامل بنخوية وتميز في مجال التبادل الطلابي والانفتاح على مجالات التعليم العالي، ونبذ عدم المساواة في تنقل الطلاب، مع تعزيز الشراكات العادلة بين المؤسسات في جميع أنحاء العالم.

ينبغي أن يعبّر التعليم العالي عن الترحيب بالدمج والتنوع، وليس هذا فحسب، بل أن يستجيب لهذه القيمة ويتبنّاها». يجب أن يصبح التعليم العالي بمثابة «ملكية عامة»، يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز الترابط بين الثقافات والمجتمعات والأجيال، وبالتوازي مع ذلك، يجب عليه أيضًا التغلب على التحديات الداخلية، مثل المنافسة المؤسسية وعدم المساواة في الحصول على القدر الكافي من التعليم. أخيرًا، من أجل الوصول إلى مستقبل أكثر إنصافًا واستدامة للتعليم العالي هناك حاجة إلى إعادة النظر في القيم البائدة التي كانت سائدة، بما في ذلك الاستعمار وإرثه.



«بحلول عام 2050، سيتطور التعليم العالي ويتغير ليحقق طفرة تقدمية، وسيكون هذا التغير سلسًا وتدرجيًا وإن كان جذريًا»



ينبغي أن يعبّر التعليم العالي عن الترحيب بالدمج والتنوع، وليس هذا فحسب، بل أن يستجيب لهذه القيمة ويتبنّاها».



«80% من الكائنات مهددة بفعل النشاط الصناعي [...] وهو ما لم نشهده منذ انقراض الديناصورات»



صحة جماعية: إن القلق بشأن المستقبل هو قلق مشروع، شرط ألا يتحول إلى معاناة

ويدعو إلى الشحذ والتعبئة التي تتجاوز مجرد المعارضة لطرح التصور لمستقبل قائم على مبادئ التضامن والتعاون والإنصاف. أحد الحلول التي يقترحها هو مفهوم «المنطقة الحيوية» (bioregion)، وهي فكرة ولدت في الستينيات، وتنطوي على التفكير في المناطق ليس من حيث الحدود السياسية، ولكن وفقًا للحدود البيئية والاجتماعية.

يدعو دينو أيضًا إلى صحة جماعية: إن القلق بشأن المستقبل هو قلق مشروع، شرط ألا يتحول إلى معاناة، ويرى الفيلسوف أن القلق علامة دالة على الصحة العقلية، طالما أنه في الإطار الإيجابي وأنه يُستخدم كقوة دافعة للتغيير. كما ينتقد، من ناحية أخرى، الحلول البديلة التي تصرف الانتباه عن خطورة حالة الطوارئ الحقيقية السائدة؛ مثل الاكتفاء بالمواقف وردود الفعل السطحية التي تتم على سبيل الرمزية (مثل استخدام الورق المقوى بدلًا من البلاستيك في شفاطات العصائر، أو الترويج للسيارات الكهربائية، وما إلى ذلك)، والتي لا تكفي لحل المشكلات الهيكلية العميقة التي يعانيها النظام.

أخيرًا، في هذا الكتاب، يعيد دينو النظر في السؤال الكلاسيكي عن المشاركة السياسية: ماذا نعمل؟ ولا تكمن الإجابة، من وجهة نظره، في الثورة العنيفة التي ستندلع، ولا في الركون السلبي إلى توقع حل مُعجز؛ إنما على العكس من ذلك، يتطلب الأمر إعادة اختراع السياسة، استنادًا إلى طريقة جديدة للتفكير الجماعي والديمقراطي. «علينا القيام بذلك» هو دعوة للعمل، ودليل للتغيير الجذري، ومشروع جماعي لمواجهة الأزمات المعاصرة، بعيدًا عن الآمال الزائفة والحلول التجميلية.

يستهل الفيلسوف دراسته بملاحظة جوهرية تبعث على القلق، مفادها أن الكوكب يمر باضطرابات غير مسبوقة؛ إذ يتزايد عنف الظواهر المناخية التي لا يمكن السيطرة عليها، وتختلف هذه الظواهر العديد من التهديدات التي تلوح في الأفق، مثل المجاعات والهجرات الجماعية والحروب والأوبئة. وفي المقابل، نجد أن التقاعس عن العمل لمواجهة هذه التهديدات هو الذي يهيمن على المشهد. ثم يتعرض الفيلسوف بالنقد للطبقة السياسية التي تتجاهل التحديات، ويبيد أسفه لعجز العلماء الذين أربكتهم الأزمة الطاغية ولم يتمكنوا من الاستجابة الكافية لمواجهتها. ويرى الكاتب أن هذا الوضع يطلق منازًا من «الرداءة المبتذلة»، حيث تغرق القضايا المهمة في الخطاب الشعبوي والحلول السطحية، مثل «التنمية المستدامة» أو «الرأسمالية الخضراء»، التي لا تنظر إلا إلى الأفخاخ.

«80% من الكائنات مهددة بفعل النشاط الصناعي [...] وهو ما لم نشهده منذ انقراض الديناصورات» في هذا السياق، يدعو الفيلسوف إلى العمل الجماعي، والتحول الجذري في العقليات وكذلك في هياكل السلطة. ويذهب إلى إعادة طرح مفهوم «الأزمة»، الذي يعتبره غير كافٍ لوصف الواقع الحالي؛ إذ يشير مصطلح «الأزمة» في الواقع إلى حالة قد يكون لها مخرج محتمل للإفلات منها، في حين يؤكد دينو أن الوضع أكثر خطورة واستمرارية من هذا المفهوم. يعتقد الكاتب أن الأزمة البيئية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنظيم الرأسمالي للعالم، الذي تستفيد منه نخبة صغيرة على حساب الأغلبية. ويقترح دينو إعادة التفكير في الالتزام السياسي خارج الهياكل الكلاسيكية للسياسة المؤسسية.

دراسات استشرافية

كيف يمكننا التصرف في مواجهة الأزمة؟ وجهة نظر فيلسوف

<https://luxediteur.com/catalogue/faire-que/> Deneault, Alain. Faire que!: L'engagement politique à l'ère de l'inouï. Lux Éditeur, 2024. <https://luxediteur.com/catalogue/faire-que/>

ألان دينو، «علينا القيام بذلك! الالتزام السياسي في عصر غير مسبوق»، دار نشر لوكس، 2024.

«علينا القيام بذلك! المشاركة السياسية في عصر غير مسبوق»، بقلم آلان دينو، هي دراسة تطرح تساؤلاً عن كيفية التصرف في مواجهة الأزمة البيئية والاجتماعية الحالية. في هذه الدراسة يحلل دينو - الفيلسوف وكاتب المقالات الذي ينتمي إلى المقاطعة كيبك بكندا- التوترات في عصرنا الحالي، والتي تمثلت في الاضطرابات المناخية غير المسبوقة والظواهر الحادة مثل الحرائق والأعاصير وموجات الحر، إضافة إلى زيادة القلق الجماعي بشأن مستقبل محاط بالشكوك. صدر الكتاب على خلفية الأزمة الراهنة، وطرح تصورًا عن العمل السياسي اللازم للتغلب على حالة التدهور العام التي تهدد العالم. ومن خلال الدراسة يقدم دينو تحليلًا عميقًا للتوترات والاضطرابات التي نواجهها، ويشدد على أهمية الالتزام السياسي الفاعل بصفته وسيلة للتصدي لهذه التحديات.





دراسات استشرافية

ما هو تأثير الذكاء الاصطناعي على الجغرافيا السياسية؟

«Géopolitique de l'intelligence artificielle - Comment la révolution numérique va bouleverser nos sociétés», Février 2021, IRIS (Institut de Relations Internationales et Stratégiques) https://www.youtube.com/watch?v=bHINSVhX_Ss

«الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي: كيف ستقلب الثورة الرقمية موازين المجتمعات»، فبراير 2021، معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية.

في فبراير 2021 نظّم معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، وهو معهد أبحاث فرنسي مستقل، مؤتمرًا عبر الفيديو كونفرانس، بمناسبة نشر كتاب بعنوان «الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي: كيف ستقلب الثورة الرقمية موازين المجتمعات» لمؤلفه باسكال بونيفاس (Pascal Boniface)، مدير المعهد. وتركزت المناقشة، التي أدارتها سيلفي ماتيلي (Sylvie Matelly)، نائبة مدير المعهد، على القضايا الجيوسياسية الناجمة عن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي. وكان لخبرة المؤلف باسكال بونيفاس، وكذلك جيل بابينييه (Babinet)، مستشار معهد مونتاني (Montaigne) للقضايا الرقمية بفرنسا، ورهف حرفوش، عالمة الأنثروبولوجيا الرقمية والمحاضرة في معهد العلوم السياسية في باري، الفضل في إثراء المناقشة.



سيكون الذكاء الاصطناعي هائلًا وإن كان مخيفًا في الوقت نفسه، وهنا يأتي دور الدول في إدارة التوازن بين معطيات الموقفين



كيف يمكن للابتكار أن يمضي قدمًا من دون أن يتسبب في كسر العقد الاجتماعي لمجتمعاتنا؟

على أنه مصدر للتهديد، كما هو الحال حينما تسلط الخوارزميات الضوء على أجندات سياسية معينة، تستتبع ذلك المواقف الجيوسياسية العالية الخطورة.

وتطرق المتحدثون كذلك بإسهاب إلى دور الشركات التكنولوجية الكبرى (GAFAMs) في تشكيل المستقبل الجيوسياسي والديمقراطي للعالم. وفي هذا الشأن طرحوا التساؤل الآتي: هل ستعزز هذه الشركات الديمقراطية أم ستُحكّم قبضتها على الدول؟ وفي هذا الشأن استعان المتحدثون بمثال التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك دور الشركات المتعددة الجنسيات في هذه القضايا الجيوسياسية. ويتساءل بونيفاس عما إذا كانت الشركات ستستتبع بالضرورة الأولويات التي تحددها الدولة التي نشأت فيها، وأشار إلى أن «الشركات تفكر بلغة السوق وليس العلم».

كان رد فعل الحكومات إزاء هذه التحديات بطيئًا جدًا، فهي لم تدرك التبعات القوية التي تنتج من جراء الابتكار التكنولوجي والشركات العملاقة المسؤولة عنه. تسدي هذه الشركات خدمات أساسية لجمهور المتعاملين، وهذا ما حدث خاصة خلال الأزمة الصحية إبان جائحة كوفيد-19. ولكن الفارق الجوهرى، كما يقول بابينييه، هو الآتي: «إن الأمر الأساسي هو أن تظل هذه الشركات خادمة لنا، وألا تتحول لتصبح السيد علينا».

في الختام، يجب أن تكون الأولوية للإجابة على السؤال: كيف يمكن للابتكار أن يمضي قدمًا من دون أن يتسبب في كسر العقد الاجتماعي لمجتمعاتنا؟ كيف يمكننا الحفاظ على النمو العادل ودفع الابتكار من دون المساس برفاهية مجتمعاتنا؟

تناول المشاركون في المؤتمر تداعيات تأثير الذكاء الاصطناعي من منظور عالمي. بدأ هؤلاء المتخصصون المناقشة بطرح قضايا حيوية مثل استبدال وظائف معينة بالآلات التكنولوجية التي ابتُكرت، وفي هذا الشأن، استرشد المتحدثون بشكل خاص بنظرية ماركس حول تطور القوى المنتجة. وطرحوا فرضية أنه في حال تقليص بعض الوظائف أو استبدالها بالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، يمكن أن تحدث قريبًا «وفرة». كما اقترحوا تطوير البحث القائم على التعاون بين أهل الذكاء الطبيعي والخوارزميات، أو أنه «يمكن أن يكون الشخص عامل بناء في الصباح، ومهندسًا معماريًا في المساء»، كما ذكر بونيفاس، على سبيل المثال. وقد يصبح الذكاء الاصطناعي كذلك مرادفًا للتطورات الابتكارية التي تطرأ في الصناعات الإبداعية، مثل مشاريع التصميم.

وتسلط هذه الآراء الضوء على ضرورة استعداد الشركات لمواجهة هذه التحديات. كما تشير رهف حرفوش، عالمة الأنثروبولوجيا، إلى أن النقاش حول هذه التحديات غالبًا ما يكون محدودًا بسبب الرؤية الثنائية الحدية للمستقبل الرقمي، إذ يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي من خلال إحدى سيناريوهين: إما يوتوبيا أو ديستوبيا، إما كالمدينة الفاضلة أو الفاسدة. وفي ذلك، تعتقد رهف حرفوش أن المستقبل سيكون مزيجًا من الاثنين، حيث سيكون الذكاء الاصطناعي هائلًا وإن كان مخيفًا في الوقت نفسه، وهنا يأتي دور الدول في إدارة التوازن بين معطيات الموقفين.

يناقش الكتاب على وجه الخصوص، قضايا الأمن السيبراني؛ إذ يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي



التنمية الاقتصادية
يجب أن تتوازن مع
حماية البيئة



بالسيادة الإقليمية
والالتزامات البيئية.
ويشدد هذا المبدأ
على أن سيادة الدول
يجب أن تُمارس
بطريقة منطقية،
من دون التفريط في
المساس بحقوق
الآخرين، بما يشمل
الأجيال المقبلة.

«الاحترام الواجب» معيارًا لمواءمة مبدأ «السيادة» مع الحفاظ على حقوق الآخرين؛ ولاسيما في المسائل البيئية والمسائل المشتركة بين الأجيال.

إن مبدأ «الاعتبار الواجب» (المراعاة) يُطبق بالفعل في مختلف القضايا القانونية الدولية؛ ولاسيما فيما يتعلق بالسيادة الإقليمية والالتزامات البيئية. ويشدد هذا المبدأ على أن سيادة الدول يجب أن تُمارس بطريقة منطقية، من دون التفريط في المساس بحقوق الآخرين، بما يشمل الأجيال المقبلة. ينعكس هذا المبدأ في قرارات محكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم، وكذلك في طلبات الفتاوى القانونية؛ ولاسيما بشأن تغير المناخ، إذ يجب على الدول النظر في الآثار المترتبة على الأجيال القادمة.

يدرك الباحثون والممارسون مسؤولية البشرية تجاه المستقبل، ومن ثم، من شأن القانون الدولي أن يعبر عن هذه المسؤولية بشكل ملموس، خاصة من خلال مفهوم «الاعتبار الواجب»، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم يُستخدم بالفعل في سياقات قانونية دولية مختلفة، فإنه يمكن أن يؤدي دورًا رئيسيًا في حماية مصالح الأجيال القادمة.

وأخيرًا، يدرس المقال أيضًا كيف تؤكد الفلسفة الأخلاقية المعاصرة المتعلقة بالمناخ أهمية وضع مصالح الأجيال القادمة في الحساب.

وقد أشار إعلان ريو ومحكمة العدل الدولية إلى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتوازن مع حماية البيئة، مع مراعاة التأثيرات التي تخلفها على الأجيال المقبلة، وذلك على الرغم من أن التنمية المستدامة غالبًا ما تظل قاعدة غير ملزمة في القانون الدولي. يعترف القانون الدولي بالمصالح القانونية التي يتعين مراعاتها للأجيال القادمة، من خلال مبدأ التنمية المستدامة ونظرية المساواة بين الأجيال. تؤكد هذه المبادئ ضرورة أن تحترم الدول احتياجات الأجيال المقبلة؛ خاصة في إدارة الموارد الطبيعية والآثار البيئية. وقد أشار إعلان ريو ومحكمة العدل الدولية إلى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتوازن مع حماية البيئة، مع مراعاة التأثيرات التي تخلفها على الأجيال المقبلة، وذلك على الرغم من أن التنمية المستدامة غالبًا ما تظل قاعدة غير ملزمة في القانون الدولي.

يبحث المقال في تطبيق مبدأ «استخدم ممتلكاتك بطريقة لا تضر بممتلكات الآخرين» ("sic utere tuo") والالتزام بعدم الإضرار بالأجيال القادمة، مع التركيز على مفهوم «الاعتبار الواجب». يبرز هذا المبدأ بصفته قاعدة عالمية في القانون الدولي؛ إذ يلزم الدول باحترام مصالح الآخرين، بما يشمل مصالح الأجيال القادمة. يرتبط هذا المبدأ بالتزامات وثيقة الصلة به، مثل العناية الواجبة وتقييم الأثر البيئي. ويمكن أن يصبح

مبدأ "Sic utere tuo ut alienum non laedas" هو مبدأ قانوني يعني "استخدم ممتلكاتك بطريقة لا تضر بممتلكات الآخرين". هذا المبدأ له جذور في القانون الروماني ويُستخدم في القانون الدولي للحد من سيادة الدول بحيث لا يمكنها تنفيذ أنشطة تؤثر بصورة سلبية على حقوق الدول الأخرى. (المترجمة).

دراسات تطبيقية

قاعدتا عدم الإضرار والسيادة في الفتاوى القانونية المتعلقة بتغير المناخ

Foster, C. E. (2024). Due Regard for Future Generations? The No Harm Rule and Sovereignty in the Advisory Opinions on Climate Change. *Transnational Environmental Law*, 1-22.

ك. ل. فوستر، «الاحترام الواجب للأجيال القادمة؟ قاعدتا عدم الإضرار والسيادة في الفتاوى القانونية المتعلقة بتغير المناخ». القانون البيئي عبر الوطني، 2024، الصفحات 1-22.

يستعرض المقال التزام الدول بعدم السماح باستخدام أراضيها في أعمال تضر بالآخرين، خاصة في سياق تغير المناخ، على ضوء قاعدة عدم الإضرار التي تشمل مبادئ حظر إلحاق الضرر الذي لا يمكن إصلاحه بالبيئة، وأهمية التعاون الدولي لمنع الآثار المناخية المدمرة. يعترف القانون الدولي بالمصالح القانونية التي يتعين مراعاتها للأجيال القادمة، من خلال مبدأ التنمية المستدامة ونظرية المساواة بين الأجيال. تؤكد هذه المبادئ ضرورة أن تحترم الدول احتياجات الأجيال المقبلة؛ خاصة في إدارة الموارد الطبيعية والآثار البيئية.





سيشكل النظام العالمي القادم مجموعة متنوعة من اللاعبين الدوليين، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية



هناك عوامل مؤثرة أخرى تلعب دورًا في تشكيل هذا الاهتمام، مثل تأثير الأسرة، ووسائل الإعلام، وألعاب الفيديو، وأفلام، وتبني نظريات المؤامرة

نفوذها النسبي مع صعود الصين والقوى الناشئة الأخرى مثل الهند. أما فيما يخص روسيا، فالأمر مرهون بنتيجة حربها في أوكرانيا والتداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للوضع. كما يمكن أن تؤدي شيخوخة السكان، والتحديات البيئية، والضغط الحكومي إلى إضعاف روسيا ودفعها إلى التركيز على أولوياتها المحلية مع بعض التوترات مع الصين. وستستغل القوى المتوسطة الحجم مثل المملكة المتحدة واليابان نفوذها الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري. كما يمكن أن يتطور العالم نحو نظام متعدد الأقطاب، وإن كان ذلك غير مرجح.

وأخيرًا، يناقش التقرير أهم المجالات المحورية: المجتمع، والاقتصاد، والبيئة، والمعلومات والتكنولوجيا، والصراع والأمن، فيما يتعلق بموضوع المعلومات والتكنولوجيا. ويشير التقرير إلى أن من المتوقع في العقود القادمة أن تزداد كمية البيانات واستخدام التكنولوجيا بشكل كبير. وسيصبح الوصول إلى البيانات أمرًا بالغ الأهمية في دائرة صنع القرارات في الحكومة وقطاع الأعمال. كما سيؤدي التقدم التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، إلى تغييرات جذرية في مختلف القطاعات، جنبًا إلى جنب مع ظهور تحديات تنظيمية كبيرة.

وفي الختام، تُظهر المحركات الستة للتغيير العالمي، التي تبلورت في «برنامج الاتجاهات الاستراتيجية العالمية» (GST) أن المنافسة العالمية على السلطة ستستمر، ولكن ميزان القوى سيتغير. إذ سيؤدي النمو السكاني، وتغير المناخ، والتقدم التكنولوجي، وتحولات الطاقة، وزيادة عدم المساواة إلى تغيير المجتمعات والاقتصاديات بطرق مختلفة، وتأثيرات متفاوتة.

ويطرح هذا البرنامج تحليلًا لكيفية ضمان أن تكون النتائج أو الاستنتاجات أدق وأكثر موضوعية ومن خلال تقليل تأثير التحيزات المحتملة، والحد من التعرض للمفاجآت، مع تحسين الاستعداد للمستقبل البديل بتطوير استراتيجيات وخطط تساعد الأفراد أو المؤسسات على التكيف مع سيناريوهات مستقبلية مختلفة وغير متوقعة، وبناء خطط مرنة يمكن تعديلها بحسب التغييرات المستقبلية.

يحدد برنامج الاتجاهات الاستراتيجية العالمية (GST) ستة محركات عالمية للتغيير من شأنها تشكيل ملامح المستقبل. هذه المحركات هي: المنافسة على القوة العالمية، الضغط الديموغرافية، تغير المناخ، التقدم التكنولوجي والاتصال، التحول الاقتصادي وتحول الطاقة، إضافة إلى عدم المساواة والضغط على الحكومة بفعل التحديات التي تواجهها الحكومات في إدارة شؤونها بفعالية.

هناك خمسة تناقضات رئيسية تعيد صياغة تعريف العلاقات والمجتمعات الدولية (مثل التعاون مقابل المواجهة). لكن تأثير هذه المحركات غير مضمون؛ ولا سيما بما يتعلق بتطور التكنولوجيات وتغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية. وتشمل أهم القضايا الرئيسية، التي تسيطر على المشهد، مستقبل الحوكمة العالمية، التوترات الجيوسياسية، وتكيف المجتمعات مع التحديات البيئية والتكنولوجية. سيُشكل النظام العالمي القادم مجموعة متنوعة من اللاعبين الدوليين، بما في ذلك الدول، والمنظمات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية. وهناك نقاط عدة يذكرها التقرير بشأن القوى العظمى على الساحة الدولية، فمن المحتمل أن تشهد الولايات المتحدة، على الرغم من قوتها، تراجعًا في

دراسات استشرافية

رؤية للمحركات العالمية التي ستشكل المستقبل

Global Strategy Trends - Out to 2055, Bite-size, Ministry of Defence, UK, 2024 https://assets.publishing.service.gov.uk/media/669923bda3c2a28abb50d236/GST_7_Bite_size_web.pdf

اتجاهات الاستراتيجية العالمية حتى عام 2055، في لمحة، وزارة الدفاع، المملكة المتحدة، 2024

https://assets.publishing.service.gov.uk/media/669923bda3c2a28abb50d236/GST_7_Bite_size_web.pdf

عالم اليوم شديد الترابط، وكثير التغيير، وكثيرًا ما يغلب عليه الطابع الفوضوي، كما أن وتيرة التغيير التكنولوجي والاجتماعي، على خلفية الأزمات المتشابكة، تعمق الإحساس بأن المستقبل بات غير مضمون. ولقد أصبح الاستعداد لمواجهة سيناريوهات المستقبل المتعددة بموارد محدودة في ظل تحولات القوة العالمية أمرًا صعبًا. ومن ثم، يهدف «برنامج الاتجاهات الاستراتيجية العالمية» (GST) إلى توفير سياق استراتيجي طويل الأجل لوزارة الدفاع في المملكة المتحدة (MOD) وصناع القرار الحكوميين، وكذلك لحلفاء المملكة المتحدة.





2 دراسات تطبيقية

عدم المساواة والهجرة في المملكة المتحدة

Christian Dustmann, Yannis Kostas, Ian Preston, Inequality and immigration, Oxford Open Economics, Volume 3, Issue Supplement_1, 2024, Pages i453-i473, <https://doi.org/10.1093/ooec/odad052>

كريستيان داستمان، يانيس كاستيس، وإيان بريستون، «عدم المساواة والهجرة»، أكسفورد للاقتصاد المفتوح، المجلد 3، العدد الملحق، 2024،

ص 473-453 <https://doi.org/10.1093/ooec/odad052>

تبحث هذه المقالة في تأثير الهجرة على عدم المساواة داخل البلد الواحد بين السكان المولودين في البلد محل الدراسة والمهاجرين المولودين خارجه، مع التركيز على حالة المملكة المتحدة. يحلل المقال آثار الهجرة على توزيع الأجور في المملكة المتحدة، ويظهر أن حجم هذا التأثير في عدم المساواة قليل، ولكنه ملحوظ. فقد يكون من تأثير الهجرة حدوث عدم المساواة في الدخل، من خلال التفاوت في أجور العمال وانخفاضها بالمقارنة مع أقرانهم المولودين في البلاد، أو زيادة المنافسة على وظائف معينة، أو تغيير تكوين سوق العمل ذاته. غالبًا ما يكون المهاجرون أفضل تعليمًا، ولكنهم يشغلون وظائف ذات أجور منخفضة؛ ما قد يؤدي إلى خفض أجور العمال ذوي المهارات القليلة وزيادة أجور العمال المهرة.



زادت الهجرة إلى المملكة المتحدة بصورة كبيرة على مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية، وبصورة أكثر كثافة منذ عام 2000. وارتفعت نسبة السكان من المهاجرين لتصل إلى 13.4% في عام 2015، وكانت الشريحة العمرية الأكبر من هؤلاء المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا. كما تغيرت أصول المهاجرين، مع ارتفاع ملحوظ في عدد الوافدين من دول الاتحاد الأوروبي بعد عام 2004. ومن ناحية أخرى، نجد أن تعريف المهاجر يختلف وفقًا لما إذا كان يُنظر إلى اعتبار الولادة على أرض البلد أو الجنسية. تشمل الهجرة إلى المملكة المتحدة نسبة كبيرة من المهاجرين المؤقتين، مع ارتفاع معدل المغادرين، خاصة بين مواطني الاتحاد الأوروبي.

وبصفة عامة، غالبًا ما يعاني المهاجرون إلى المملكة المتحدة، على الرغم من تعليمهم، إذ «انخفاض» نسبة مهاراتهم لدى وصولهم، إذ إنها ليست دائمًا قابلة للتحويل للتكيف مع معطيات سوق العمل في البلد المضيف، ويضاف إلى ذلك أيضًا الحواجز اللغوية. وتدفعهم هذه العوامل إلى القبول بوظائف ذات أجور أقل من المتوقع بالنسبة إلى مستواهم التعليمي. ولكنهم، بمرور الوقت، «يصعدون السلم الوظيفي»، ويكتسبون مهارات مناسبة لسوق العمل المحلي. ويعتمد الاندماج الاقتصادي للمهاجرين على نيتهم البقاء في البلاد، وعلى الاستثمار في مهارات محددة، كما يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بطول مدة إقامتهم المقصودة. ويمكن أن تؤثر الهجرة على الأجور المحلية

عن طريق تغيير عرض العمالة. إذا تنافس المهاجرون مع السكان الأصليين في سوق العمل، فقد تنخفض الأجور؛ خاصة بالنسبة للمجموعات ذات المهارات المماثلة. ومع ذلك، يمكن للهجرة أيضًا أن تزيد من إنتاجية العوامل المكثفة، مثل رأس المال، من خلال تحسين استخدام التكنولوجيا والمعدات بفضل العمال المهرة. كما يمكن أن تحدث تطورات اقتصادية مهمة، من خلال التجارة أو التكنولوجيا، على سبيل المثال، ما يسمح باستيعاب العدد الإضافي من العمالة من دون تغيير الأجور. وتظهر الأبحاث التجريبية أن الهجرة تميل إلى توسيع توزيع الأجور بين العمال المولودين في البلد. بعبارة أخرى، تؤدي الهجرة إلى زيادة الفجوة في الأجور بين العمال ذوي الأجور المنخفضة والعمال ذوي الأجور المرتفعة.

ويختتم المؤلفون دراستهم باستخلاص طبيعة العلاقة بين الهجرة وعدم المساواة في المملكة المتحدة على مدى السنوات الأربعين الماضية. ويخلص المؤلفون إلى أن الهجرة قد أدت إلى زيادة طفيفة في عدم المساواة في الأجور، لكن الآثار الإجمالية لا تزال محدودة. ويشيرون إلى أنه غالبًا ما يبدأ المهاجرون الحاصلون على قدر عالٍ من التعليم في وظائف منخفضة الأجر، لكن أجورهم ترتفع بمرور الوقت. إضافة إلى ذلك، انخفض عدم المساواة في الأجور بعد عام 2000، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجور على مستوى البلد. والخلاصة أنه لم يكن للهجرة تأثير كبير على توزيع أجور العمال المولودين في البلاد، بل كانت آثارها المالية إيجابية.



«زادت نسبة سكان المملكة المتحدة المولودين خارجها من 5.3% في عام 1975 إلى 13.4% في عام 2015»



يمكن للهجرة أيضًا أن تزيد من إنتاجية العوامل المكثفة، مثل رأس المال، من خلال تحسين استخدام التكنولوجيا والمعدات بفضل العمال المهرة



ودعت المدارس إلى تبني خطط شاملة لمكافحة التنمر والعنف، تتضمن تدابير فعالة للوقاية وطرق الإبلاغ



إن للمدارس وهيئة العاملين بها دورًا بالغ الأهمية في منع التطرف العنيف

أن يكون محفزاً للتغيير الاجتماعي الضروري. أن تكون راديكاليًا يعني عادةً التحول من تبني وجهات النظر المعتدلة إلى المتطرفة، ولكن ليس بالضرورة العنيفة. والتاريخ مملوء بأمثلة على التطرف غير المقترن بالعنف، الذي أسهم في دعم حقوق المرأة وحقوق الأقليات وحماية البيئة. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي التطرف أيضًا إلى العنف، الذي غالبًا ما تغذيه الثقافة المستقاة من الإنترنت. وبشكل خاص، نجد أن فئة الشباب الذين يبحثون عن هوية هو الأكثر عرضة لهذا الخطر، ويمكن أن تزيد العزلة الاجتماعية مع الإحباط والنبت المجتمعي من هذا الخطر. ويجب دعم عوامل مواجهة هذه المخاطر مثل توفير شبكة اجتماعية مستقرة وتعليم جيد.

إن للمدارس وهيئة العاملين بها دورًا بالغ الأهمية في منع التطرف العنيف. من الضروري أن تتجنب المدارس بعض السلوكيات السلبية الضارة مثل وصم الطلاب وأسرتهم، وفي المقابل، تعزيز التماسك الاجتماعي. ويتطلب منع التطرف ترسيخ مبدأ «العيش معًا»، والحد من عوامل الضعف، وتعزيز عوامل الحماية. ولتحقيق ذلك، وُفرت بعض الأدوات المساعدة مثل ما يعرف بالمشروع التعليمي، و«مدونة قواعد السلوك المدرسية»، وخطط مكافحة العنف. إضافة إلى ذلك، من المهم الالتزام بقيم الاندماج المدرسي، وسياسة التعددية الثقافية. إضافة إلى التدريب المستمر للمعلمين الذي يُعدّ ضروريًا في مكافحة التطرف وعواقبه.

ومن المجالات المثيرة للقلق تصاعد العنف بين الشباب؛ ولاسيما في المدارس. ففي عام 2023، سلّطت التغطية الإعلامية الضوء على السلوكيات العدوانية المتزايدة، بما في ذلك جرائم الكراهية والعنف المسلح والتنمر. وللتصدي لهذه القضايا، يهدف هذا الدليل إلى إثارة التفكير وترسيخ العمل الجماعي. كما يوفّر البيانات والأدوات وطرق الممارسات الحديثة لمساعدة المعلمين، مع الإقرار بأن الأدوات المطروحة تظل غير شاملة حيث يجب تعزيزها برؤى ميدانية.

لقد أكدت «خطة العمل الحكومية بشأن التطرف في كيبك للفترة 2015-2018» الدور الحيوي للتعليم في منع العنف وتعزيز التماسك الاجتماعي. ودعت المدارس إلى تبني خطط شاملة لمكافحة التنمر والعنف، تتضمن تدابير فعالة للوقاية وطرق الإبلاغ. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2016، نُظمت دورة تدريبية حول التطرف ذي التوجه العنيف في مونتريال. ويأتي هذا الدليل المحدّث ليعرض أحدث الأبحاث في هذا المجال، ويتطرق إلى تأثير استخدام الإنترنت، ودور الظواهر العالمية مثل جائحة فيروس كوفيد-19، على سبيل المثال، على الاستقطاب الاجتماعي. كما يحدد الدليل بعض الأدوات لتعزيز مبدأ «العيش معًا»، ويقدم خطوات عملية، ويوفر موارد إضافية للدعم، بما في ذلك المبادرات الأخيرة التي اضطلع بها فريق البحث والعمل بشأن الاستقطاب الاجتماعي (RAPS).

إن التطرف لا يمثّل مشكلةً في ذاته، إذ يمكن

دراسات تطبيقية

التطرف المؤدي إلى العنف بين الشباب

Audet, G., Fleury, R., Miconi, D., Santavicca, T., Rousseau, C. & Plante Thibodeau, S. (2024). Understanding to Better Respond. Radicalization Leading to Violence Among Youth. Guide for School Staff. RAPS, CREDEF and SHERPA.

ج. أودي، و. ر. فلوري، و. د. ميكوني، وآخرون، «فلنفهم لنستجيب بشكل أفضل: التطرف المؤدي إلى العنف بين الشباب. دليل للعاملين بالمدارس»، فريق البحث والعمل بشأن الاستقطاب الاجتماعي (RAPS)، وكرسي البحث في قضايا التنوع في التعليم والتدريب (CREDEF)، ومؤسسة (SHERPA) البحثية، 2024

نُشر هذا الدليل في عام 2024، بالتعاون مع فريق البحث والعمل بشأن الاستقطاب الاجتماعي (RAPS)، وكرسي البحث في قضايا التنوع في التعليم والتدريب (CREDEF)، ومؤسسة (SHERPA) البحثية، ومقرهم جميعًا مونتريال بكندا. يطرح الدليل تحليلًا حول القضايا المتعلقة بالتطرف والعنف بين الشباب. ويقترح الباحثون مسارات عمل لجميع المشاركين في عملية التعليم، للاستجابة بشكل أفضل لهذا التحدي المتزايد.

يتغير العالم بسرعة حولنا، مما يتطلب أن نكون ملمين بشكل مستمر بالتطور في شتى مجالات المعرفة، ومن ثم تحديث طرق ممارساتنا للمهام المنوطة بنا. وغالبًا ما يتحدى هذا التطور المعرفي المتسارع الأساليب التقليدية المعتادة، مما يجعلها بالية بل ضارة.





الافتراضات الفلسفية
(الأنطولوجيا ونظرية
المعرفة) تؤثر على
موقف الباحث من
البحث الذي يلتزم
بالمعايير الأخلاقية



ينطوي البحث
النوعي، في واقع
الأمر، على علاقة
وثيقة بين الباحث
والمشاركين،
الأمر الذي يتطلب
الاحترام واتباع كود
الأخلاقيات

وتقدم الباحثة وصفًا دقيقًا لكل خطوة من الإطار البحثي، ما يمنح المتلقي مفاتيح تطبيق إطار العمل واستخدامه بفعالية. على سبيل المثال، تصف بيل مرحلة «التدوين»، وهي تلك الأداة البحثية المستخدمة لتحديد المقتطفات المهمة في النصوص عن طريق الرموز. يحدد الباحث الرموز بناءً على كلمات وسلوكيات المشاركين ومراجعة الرموز بشكل متكرر. ومع استمرار التحليل، تظهر رموز جديدة، بينما تُنقح الرموز القديمة.

صُمم هذا النهج المرن والمنظم لتوجيه الباحثين المبتدئين في تحليل البيانات النوعية، مع التركيز على التفكير والدقة في تفسير النتائج للبحث التجريبي بشفافية واتباع نهج أخلاقي. ينطوي البحث النوعي، في واقع الأمر، على علاقة وثيقة بين الباحث والمشاركين، الأمر الذي يتطلب الاحترام واتباع كود الأخلاقيات، وهو ما تؤكد الباحثة، وتشمل أخلاقيات البحث كذلك حماية المشاركين. أما دقة البحث ومصداقيته فتعتمد على اتباع منهجية تتسم بالشفافية، والتحليل الدقيق للبيانات، والأسباب التي أدت إلى اتخاذها، والنتائج المترتبة عليها. في الختام، على الرغم من أن أبحاث دراسة الحالة محدودة حجمًا، فإنها تتيح استكشاف القضايا بشكل متعمق؛ الأمر الذي يناسب القضايا المعقدة. كما يستلزم أن يكون نهج البحث متوافقًا مع الوجهة الفلسفية التي يتبناها الباحث، مع التوصل إلى نتائج معرفية قابلة للتشارك.

تشير الباحثة إلى أن الافتراضات الفلسفية (الأنطولوجيا ونظرية المعرفة) تؤثر على موقف الباحث من البحث الذي يلتزم بالمعايير الأخلاقية. وتخلص إلى أنه يجب على الباحثين الذين يقتصرون على البحث النوعي (qualitative)، وخاصة دراسات الحالة، أن يدركوا أن الواقع متعدد ويخضع للسياق الذي تتوافر في إطاره البيانات. يسمح التحليل الموضوعي ببناء المعاني من واقع تجارب المشاركين، ونظرًا إلى إن الباحث لا ينقل البيانات فقط، بل يعطيها معنى بناءً على فهمه العميق، فهو يلعب دورًا رئيسيًا في تحليل البيانات وتفسيرها. ويعد التفكير النقدي والوعي لتفادي التحيزات الشخصية قاعدة ضرورية لضمان شفافية الدراسة وجديتها.

تصف هذه المقالة إطارًا بحثيًا يتلاءم مع منهجية «دراسة الحالة»، ويُستخدم لاستكشاف قضايا تعليمية محددة. وتعرّف دراسة الحالة على أنها طريقة نوعية تمكّن من الفحص المتعمق لأنظمة محددة من خلال جمع البيانات المتنوعة. وتحدد الباحثة عملية دقيقة من ست خطوات لجمع البيانات والتحليل الموضوعي، وهي في ذلك متأثرة بالباحثين المشهورين في هذا المجال، مثل بتلر (Butler) (2011) وبين (2014) (Vin)، والخطوات الست المحددة هي: (1) تحديد المشكلة؛ (2) جمع البيانات؛ (3) إعداد البيانات والتفاعل معها؛ (4) التحليل الموضوعي؛ (5) تفسير تحليل البيانات؛ (6) صياغة الورقة البحثية.

-الأسلوب الاستقرائي هو نهج في البحث يبدأ بجمع البيانات والملاحظات، ثم يستخدم هذه البيانات لتطوير نظريات أو فرضيات. يبدأ الباحث بالجزئيات والتفاصيل الصغيرة ويعمل على بناء صورة شاملة أو نظرية عامة بناءً على هذه التفاصيل. -يعاكس هذا النهج الأسلوب الاستنباطي، الذي ينطلق من نظرية أو فرضية ثم يجري التجارب أو الملاحظات لاختبارها. [المترجمة]

دراسات تطبيقية

البحوث التربوية التطبيقية والتحليل الموضوعي

Peel, Karen L. (2020) «A Beginner's Guide to Applied Educational Research using Thematic Analysis,» Practical Assessment, Research, and Evaluation: Vol. 25, Article 2. DOI: <https://doi.org/10.7275/ryr5-k983>

كارين ل. بيل، «دليل المبتدئين للبحث التربوي التطبيقي باستخدام التحليل الموضوعي»، التقييم العملي والبحث والتقييم: المجلد 25، المادة 2، 2020. <https://doi.org/10.7275/ryr5-k983>.

في هذا البحث، تناقش كارين ل. بيل، من جامعة سورثرن كوينلاند (أستراليا)، نقص الأدبيات حول نظرية وتطبيق دراسات الحالة في البيئات التعليمية. في البداية، تستعرض الباحثة الأسس النظرية والفلسفية لتصميم البحث المناسب في البيئات التعليمية، ثم تحدد خارطة طريق أو «إطار استفسار»، الذي يعني مجموعة من المبادئ والإرشادات التي توجه عملية البحث أو الاستقصاء في هذا الموضوع، الأمر الذي يوفر بعض مفاتيح البحث الفعال والموظف لخدمة موضوع الدراسة.





يمكن الغرض من التعليم في إعطاء معنى للحياة، والارتقاء بكل فرد نحو وجود إنساني كامل، مع التركيز على العاطفة كأولوية أساسية



إن التعليم، من خلال إثراء التجربة الحسية، يشكل ذكاء الطفل

خلال إثراء التجربة الحسية، يشكّل ذكاء الطفل. يناقش دي كونينك أيضًا تحديات التدريس. وتأسيتا ببول فاليري Paul Valéry وسيمون ويل Simone Weil ، يؤكد الكاتب أنه يجب أن يثير التدريس الرغبة في التعلم، لأن الذكاء يتطور فقط في جو من البهجة، والهدف هو منع الأفكار من أن تستسلم للخمول، وتحفيز التفكير والنشاط والإبداع.

يحتاج التعليم الإنساني إلى إعادة تعريف لتلبية الاحتياجات المعاصرة. وبسبب تعبير أنطوان دي سانت إكزوبيري Antoine de Saint-Exupéry، نحتاج إلى «ملاء» كلمة «الإنسانية» من خلال إسباغ معنى أعمق عليها. ويتطلب هذا التحدي تعزيز التنوع، والتنوع ليس في مجال علم الأحياء، ولكن أيضًا في المواهب والثقافات البشرية. فإذا كان علم الأحياء يكشف عن أن التنوع ضروري للبقاء والتطور، فبالنسبة للبشر، يعد التنوع في المهارات وتعددتها أمرًا لا يقل أهمية. إن تحصيل مقدار من التعليم في شتى العلوم أكثر فائدة من التخصص المبكر، إذ من شأن تحصيل هذا العلم أن يعد المتعلم بشكل أفضل للتكيف والابتكار.

أخيرًا، تعد الثقافة في ذاتها موردًا ثمينًا وكذلك الثقافات على تنوعها، وقد تكون عرضة لخطر التوحيد بفعل التكنولوجيا، على الرغم من نفعيتها. إن الحفاظ على هذا الثراء أمر حيوي للفهم الكامل للإنسانية. ومن ثم، ينبغي تطويع التكنولوجيا لخدمة البشر. كما يجب أن يشجع التعليم التفكير النقدي، وإيقاظ العقل، والقدرة على التمييز، من أجل عدم الانسياق أمام الأوهام وضمان تحقيق تقدم حقيقي، تقدم إنساني.

عقب الفصل الذي يخصصه الفيلسوف لاستعراض دور الفلسفة في التعليم، يتوقف عند السبب الحقيقي لوجود التعليم، ألا وهو «السعادة ذاتها». فمن وجهة نظره، يكمن الغرض من التعليم في إعطاء معنى للحياة، والارتقاء بكل فرد نحو وجود إنساني كامل، مع التركيز على العاطفة كأولوية أساسية. عندما يبدأ النمو العاطفي عند الأطفال تكون استجاباتهم غير محددة ومشاعرهم غير واضحة، ولذا، فإن الحب الذي يتلقونه منذ الطفولة المبكرة أمر بالغ الأهمية لتغذية احترام الذات. إن النشأة في جو يفتقر إلى المودة لها آثار مدمرة على نمو الطفل، ورأينا مثالًا لهذا الوضع القاسي من خلال نقد شخصية توماس جرادجريند في رواية ديكنز «الأوقات الصعبة»، الذي يقدم رمزًا مجسدًا لإهمال العواطف ورهافة الحس، وباختصار، إن الحب والعرفان، القائمين على العلاقات الإنسانية، أمران حيويان.

في الجزء الرابع، يتطرق دي كونينك إلى أهمية النهج التعليمي في التعامل مع الأطفال. وفي الإجمال، إن تعليم الأطفال له أهمية قصوى منذ الطفولة المبكرة فصاعدًا. وترتكز التربية الأخلاقية والفكرية على ثلاث ركائز: الطبيعة، والعقل، والعادة. هذه الرؤية، الموروثة من القدماء، طورها مفكرون مثل بلوتارخ Plutarch، وأرسطو Aristotle، ولوك Locke. إن مرونة الدماغ البشري في مرحلة النمو، تعتمد على أهمية الانطباعات الحسية المبكرة في التطور المعرفي، وعلى وجه الخصوص، تلعب حاسة اللمس، منذ المرحلة الجنينية، دورًا أساسيًا في نمو الدماغ، مرتبطًا بالفهم والإدراك الذاتي. وهكذا، وفقًا لما يراه المؤلف، فإن التعليم، من

دراسات تطبيقية

مستقبل التعليم: وجهة نظر فيلسوف

De Koninck, T. (2010). Philosophie de l'éducation pour l'avenir. Presses de l'Université Laval.

دي كونينك، فلسفة التربية من أجل المستقبل، مطابع جامعة لافال، كيبك، كندا، 2010.

في كتابه "فلسفة التعليم من أجل المستقبل"، يقترح دي كونينك، وهو فيلسوف كندي يعيش بمقاطعة كيبك، «إعادة التفكير في التعليم من الأساس للقيمة». يتكون هذا الكتاب من ثلاثة عشر جزءًا، ويعتمد فيه الفيلسوف أسلوبًا يخاطب به الجميع بشكل مباشر للغاية، في محاولة للتفاعل والاستجابة للتحديات التي تواجه المعلمين اليوم.





العلم يجب أن يكون عابراً للحدود السياسية ومتخطياً لها



الصراعات الجيوسياسية تؤثر على نحو هامشي على الاتجاهات الطويلة الأجل في التعاون العلمي الدولي

الحراك الأكاديمي والتعاون الدولي. ولكن منذ عام 2022، تراجعت هذه الديناميكية بشكل حاد، ويرجع ذلك جزئياً إلى العقوبات والصعوبات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا.

يُظهر تحليل التعاون الدولي، الذي يُقاس بناءً على نسبة مشاركة المؤلفين الأجانب، استقراراً نسبياً في التعاون العلمي على الرغم من انخفاض الإنتاج العلمي الروسي عامةً، ومع ذلك، فقد انخفض التعاون مع دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما زاد مع الصين والهند. إضافة إلى ذلك، تكشف الدراسة عن اختلافات كبيرة في بعض المجالات مثل فيزياء الجسيمات، إذ شهدت روسيا انخفاضاً كبيراً في معدل شراكاتها، على عكس مجالات مثل علم الفلك، حيث تم الحفاظ على معدل التعاون. وتشير هذه النتائج إلى أن القرارات الجيوسياسية تؤثر على المجالات العلمية بشكل مختلف.

تؤكد النتائج الفرضية القائلة إن الصراعات الجيوسياسية تؤثر على نحو هامشي على الاتجاهات الطويلة الأجل في التعاون العلمي الدولي. وقد دُمج العلم الروسي بشكل جيد في العلوم العالمية، ولا تزال كثافة التعاون الثنائي مستقرة؛ لاسيما مع الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك، فإن التعاون مع ألمانيا أخذ في الانخفاض، بينما يتزايد مع الصين والهند. ويبدو أن انخفاض الإسهامات الروسية في المجلات العلمية يرجع إلى عوامل داخلية، مثل قمع الحرية الأكاديمية.

فعلى الرغم من التوترات السياسية، تتعاون الولايات المتحدة بشكل كبير مع الصين وروسيا. وإذا كانت الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى فرض عقوبات تؤثر على التعاون العلمي، فإن المجتمعات العلمية تقاوم، مفضلة عدم الخضوع لهذه التحالفات، الأمر الذي يعكس فكرة أن العلم يجب أن يكون عابراً للحدود السياسية ومتخطياً لها. على الرغم من أن الوضع الجيوسياسي يؤثر تدريجياً في هذه العلاقات.

ولاختبار فرضية الاستقرار النسبي لأنماط التعاون والنشر في روسيا، استخدم الباحثون منظوراً دراسياً طويل الأجل، مع تحليلات سنوية وشهرية. واستمدوا البيانات من Web of ScienceTM، التي تغطي 366 منشوراً دولياً من يناير 2022 إلى أبريل 2023، وقد وُضع مؤشران هما: الكثافة النسبية للتعاون (RIC) لقياس النشاط الثنائي، والتوازن في التعاون (BIC)، لقياس توازن ملف التعاون في بلد ما. ويتيح هذان المؤشران تحليل تأثير الجغرافيا السياسية على التعاون العلمي في روسيا.

تظهر نتائج هذه الدراسة تطوراً معقداً في الإسهام العلمي لروسيا في المجلات الدولية. فبين عامي 2000 و2014، انخفضت حصة المنشورات الروسية، كما حدث في دول أخرى؛ ولاسيما الصين والهند. ومع ذلك، بعد عام 2014، تمكنت روسيا من التغلب على هذا الوضع، وعكس هذا الاتجاه لفترة من الوقت بفضل السياسات العلمية، مثل مشروع 5top100، الذي يهدف إلى تعزيز

دراسات تطبيقية

كيف يمكن أن تؤثر الجغرافيا السياسية على البحث العلمي؟ روسيا مثالاً

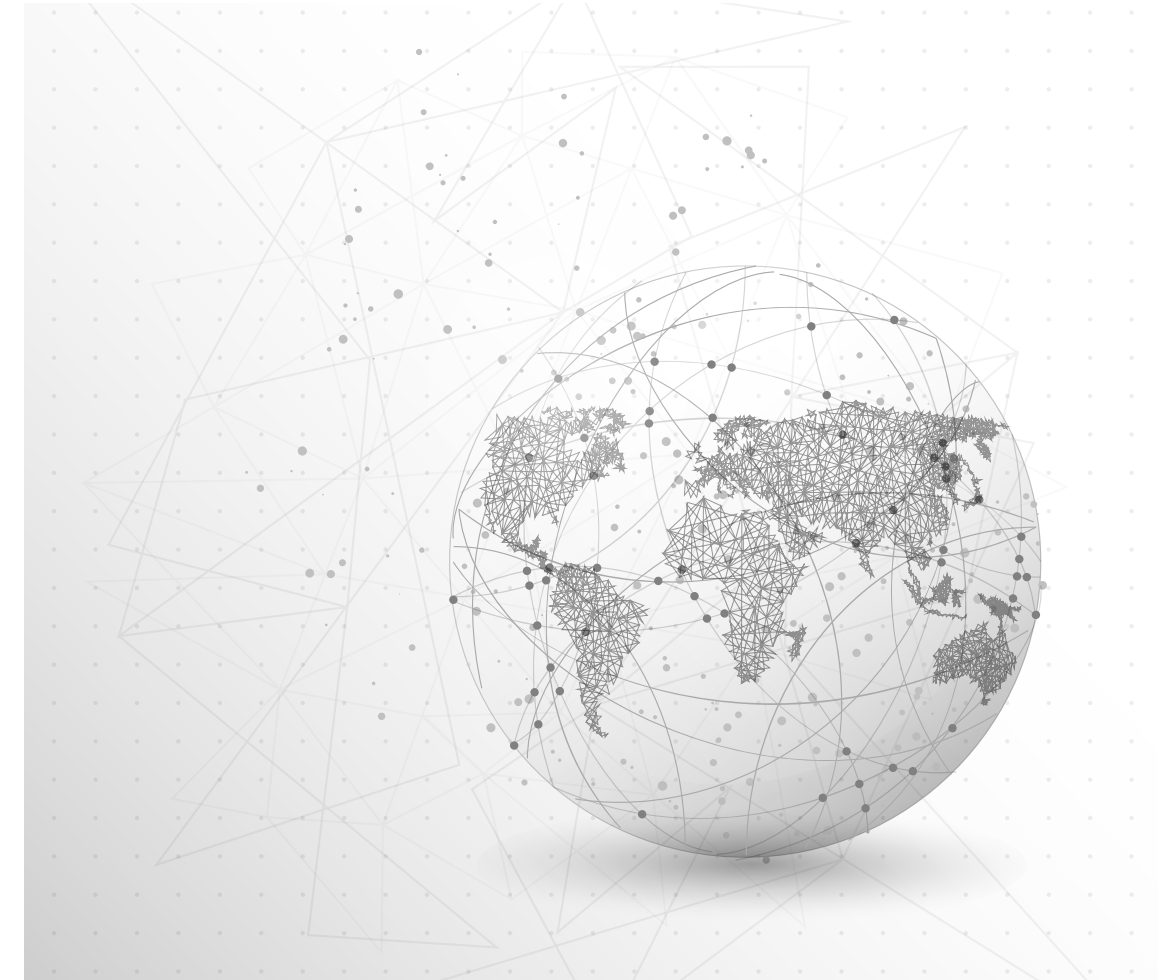
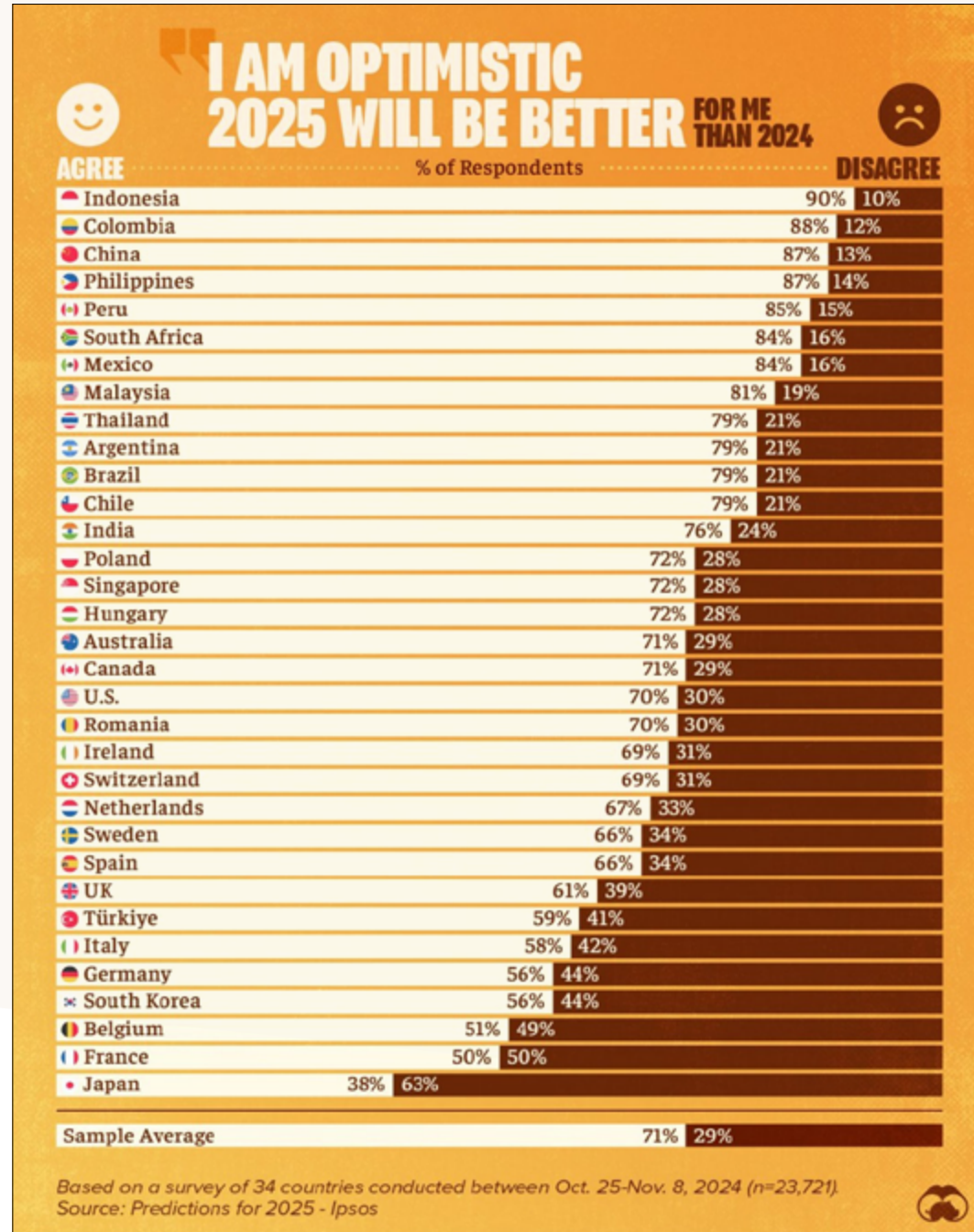
Zhang, L., Cao, Z., Sivertsen, G. et al. The influence of geopolitics on research activity and international collaboration in science: the case of Russia. *Scientometrics* (2024). <https://doi.org/10.1007/s1119204984--024>

ل. تشانغ، و. ز. كاو، و. ج. سيفرتسن وآخرون. «تأثير الجغرافيا السياسية على النشاط البحثي والتعاون الدولي في العلوم: حالة روسيا». «القياسات العلمية». 2024. <https://doi.org/10.1007/s1119204984--024>

في السنوات الأخيرة حدث توتر بين سياسات العلوم المفتوحة وتلك التي تركز على المنافسة والأمن، ما سلط الضوء على مفارقة تتمثل في أن التعاون العلمي العالمي لا يساير التحالفات الدفاعية.

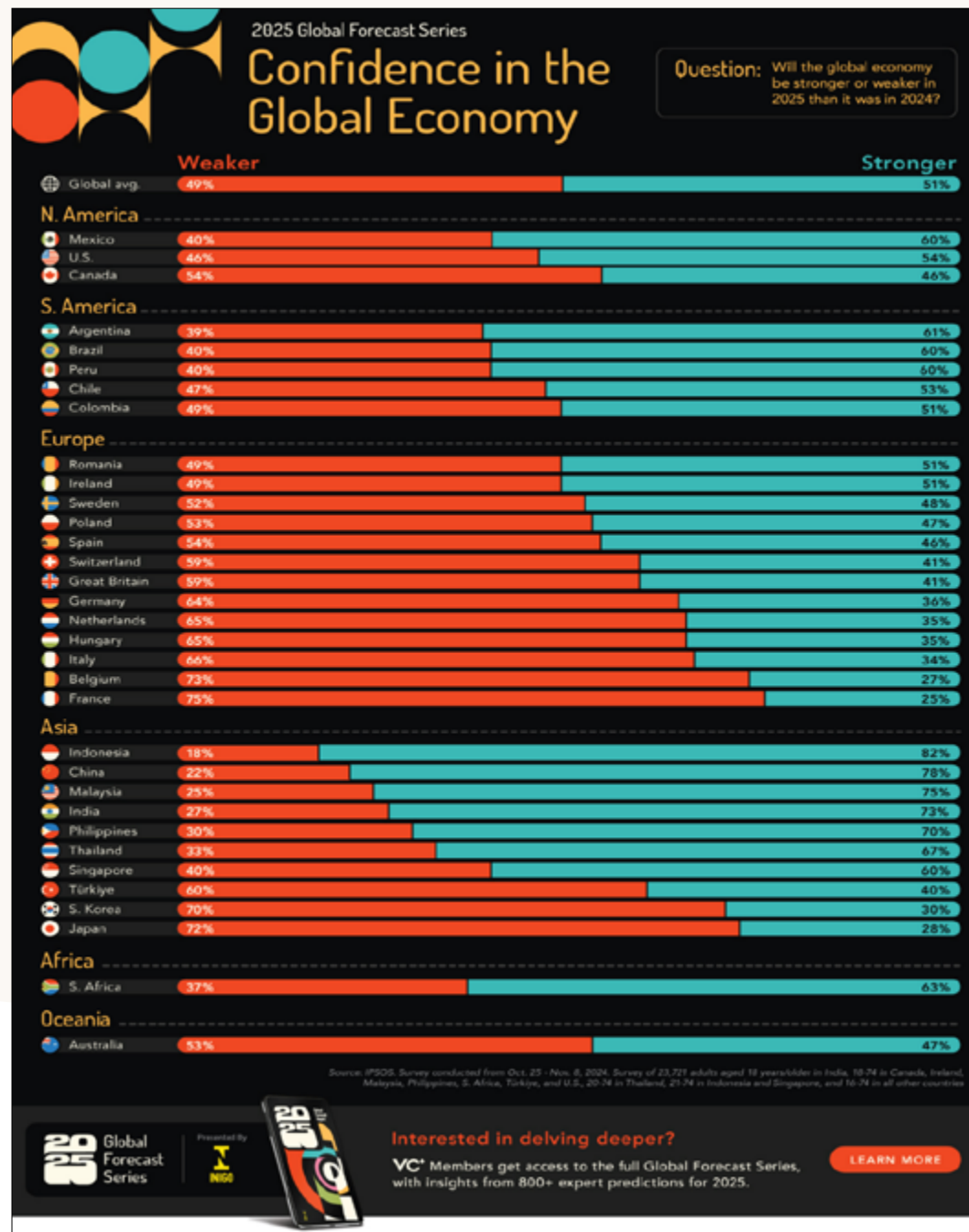


الدول الأكثر تفاؤلاً بعام 2025

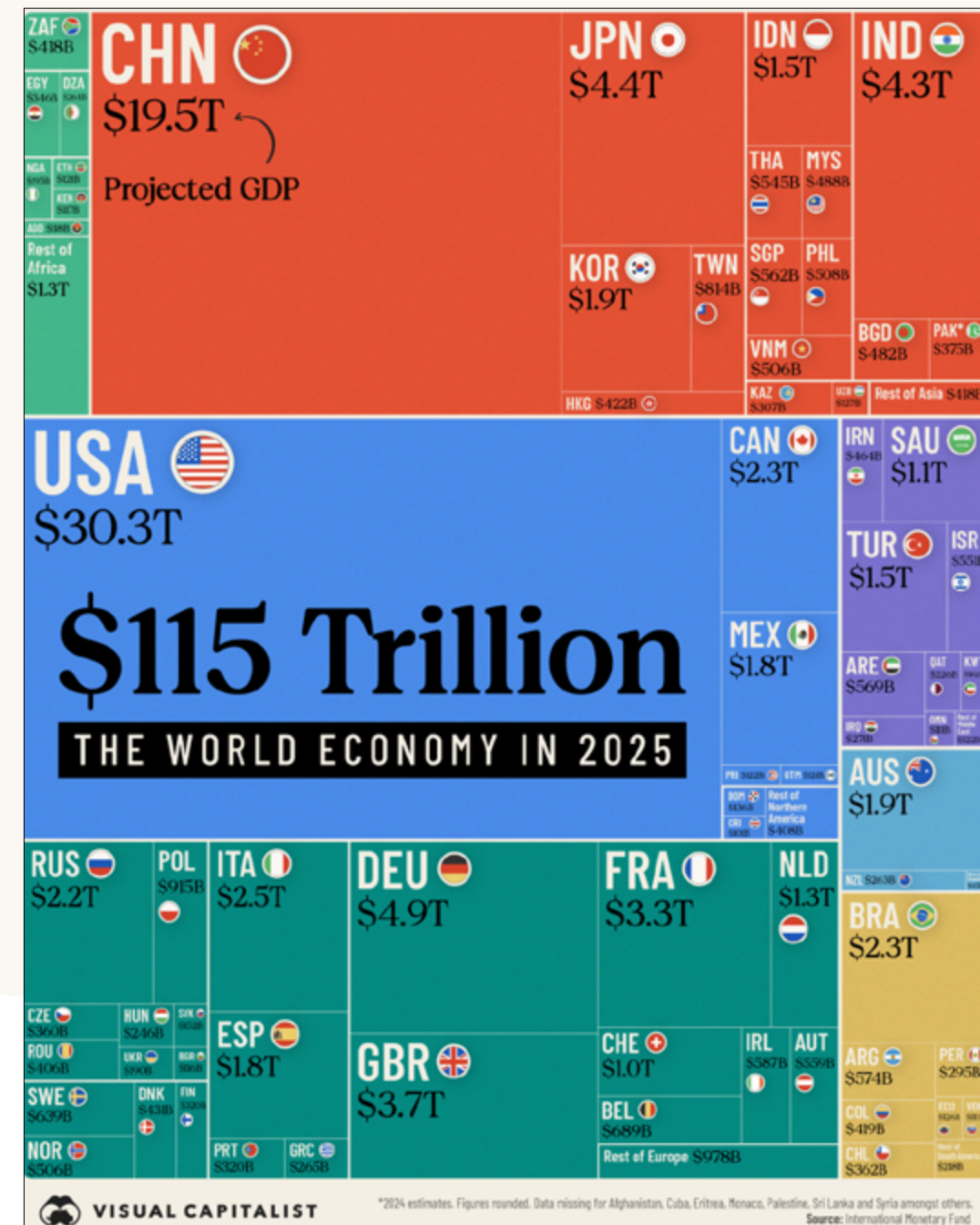


3 - المستقبل في أرقام

الثقة الاقتصادية العالمية في عام 2025، حسب الدولة



الاقتصاد العالمي البالغ 115 تريليون دولار في رسم بياني واحد



الأفلام الأعلى ربحًا في العالم في عام 2024



القدرة على تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، حسب المنطقة

